فكيف يكون العكوف على الأصنام التي لا تخرج كما تقدم عن أن تكون
آثار قوم صالحين أو هياكل رمزا للملائكة أو صورا لبعض الأنبياء والمرسلين أو أشياء منسوبة إلى غير الله
نحو ذلك؟ فماذا لم يكن العكوف على أمثال هذه الأنواب وهي الأحجار والأشجار والقبور والمغارات وهذه
الأضرحة بحجة أن بعض الصالحين قد اتصلوا بها وبحجة إضافتها إليهم وتسميتها بأسمائهم - وقد يكون الأمر
خلاف ذلك من كل وجه - شركا ولا ضلالا ولا خطأ فكيف يكون العكوف
على بعض الجمادات بحجة أن لها صلة ببعض المقربين من الله أو بحجة أنه لا صلة بالله أو بحجة أنها
تخلو من المظاهر لم يقترف إثما ولم يرتكب ذنبا أو شركا ولا ضلالا وكفرا بالله العظيم؟ فهذا التقرير
فهذا التقرير غير صحيح إذن. فلم يبق إلا التقرير الثاني، وهو أن العكوف على الأصنام والأوثان كان
شركا وكفرا وضلالا لأنه جاهلية كذلك من حيث هو عكوف على المخلوق الذي لم يؤمر بالعكوف
العكوف عليه من دون نظر إلى نوع المعكوف عليه. فإذا كان هذا هو التقرير الصحيح كان العكوف على
القبور وعلى الأنواب والقباب والآثار المنسوبة لبعض العباد الصالحين شركا وضلالا وخروجا عن حظيرة
التوحيد والإخلاص. وهذا هو المطلوب. وقد نستطيع أن نبين هذا الكلام بأسلوب آخر فكأنه يقال:
لماذا جعل الله عكوف المشركين الأولين على أصنامهم وأوثانهم كفرا بالله وعبادة لسواه؟ إن
قالوا لأنه فيه تعظيم لما لا يستحق التعظيم قيل في هذا لكم أمران أحدهما أنه إذا كان تعظيم ما لا
يستحق التعظيم شركا بالله وكفرا به عندكم فلا ريب في أن كثيرا من هذه الأضرحة والمقامات والأنواب
والآثار التي يعكف عليها اليوم هؤلاء الذين يدعون أنهم مسلمون والذين يعظمونها أشد التعظيم
لا تستحق التعظيم ولا العكوف عليها إما لأنها أضرحة وآثار مكذوبة مزورة ليست شيئا
صحيحا - التي قد نسبت إليهم من الأنبياء والصالحين وإما لأنها ضرائحهم كما قد بينا وكما سنبينه
أو حيوانات كما بيناه في أوائل الجزء الثاني وعلى هذا يكون كثير من هؤلاء المسلمين العاكفين على
أضرحتهم وأنوابهم وأحجارهم وأشجارهم غير مسلمين بل مشركين كالمشركين يعظمون ما لا يستحق التعظيم
والعكوف هي مثل ما عكف عليه الوثنيون والمشركون. وثانيا لأنا قد ذكرنا غير مرة
أن الوثنيين وعبدة الأصنام وعباد الأوثان الذين هم مشركون شركا صريحا لم يكونوا يعتقدون
في جمادات مجردة ولا في أحجار وأشجار لا ينفعهم لها عند كونها أحجارا وأشجارا إذ كانوا يعلمون بالبداهة
والضرورة أن الجماد المجرد لا يملك لمن يطلب لديه شيئا ولا أنه [illegible] فيه
وأمل شيئا منه، وهذه قضية ضرورية لا يختلف فيها المختلفون ولا ينازع عليها المتنازعون
. ولكن المشركين الوثنيين كانوا يعتقدون في أشياء يرون أن لها صلات وعلاقات وملابسات
جلالا بالمعظمين فيهم بعبادتهم كالملائكة وكالأنبياء والصالحين وكانوا يعتقدون في أن هؤلاء
وفي أشياء لها اتصال بهم حقيقة أو زعما كاذبا ويعظمونها وهم يريدون تعظيمهم ويعكفون عليها وهم
يريدون العكوف عليهم. فهم الغرض الغائي فهو تحقيق المشركين الوثنيين لا تقدم حقيقتهم
هؤلاء العاكفين على القبور والأضرحة بلا ريب. ولا شك أن استحقاق اللات والعزى وود
وسواع ويغوث ويعوق ونسر والآلهة الأخرى للتعظيم والعكوف لا يقل عن استحقاق باب
المتولي وعمود البدوي وقبر الحسين المكذوب في القاهرة وغير ذلك من الأنواب والعمد والقبور
. فلو كان العكوف على ما له اتصال بمن يستحق التعظيم لأنه صالح أو نبي أو ملك لا يوجب شركا ولا
ضلالا ولا خطأ لما كان المشركون مشركين ولا ضالين ولا مخطئين. فهذا الجواب غير
مطرد وغير منعكس فلا يصلح جوابا. ثم لو فرضنا أن هذا الجواب صحيح وفرضنا أن المشركين الأولين حقيقة
كانوا يعكفون على ما لا يستحق صلة له بأحد الأنبياء والصالحين بل يعكفون على الجماد المجرد والشيء
المستخرج الذي لا حياة فيه ولا شعور له لأنها موات وجماد وفرضنا أن هؤلاء المتأخرين لا يعكفون
إلا على قبور الأنبياء والصالحين وعلى آثارهم ولا يعظمون سواها: لو فرضنا هذا لصح لقائل أن
يقضي بأن يكون عكوف المشركين الوثنيين الأولين شركا وكفرا بالله وعكوف هؤلاء المتأخرين
العاكفين على الأضرحة والمقامات المقدسة عليها لأجل من إيمانا وهدى وذلك أنه إذا كان العكوف
على القبر أو الحجر أو الشجر أو على الأثر أو على باب أو العمود المضاف إلى بعض الأنبياء أو بعض الصالحين
المعروفين لا يكون كفرا ولا خطأ ولا ضلالا بحجة أن من عكف عليه وعظمه لم يرد بعكوفه وتعظيمه
إلا ذلك النبي أو الصالح المنسوب إليه ذلك القبر أو الأثر أو الباب أو العمود أو الجدار أو الشجر فيلزمنا أن نحكم